عمليات حفظ السلام من التغيير إلى التغير:

الواقع والتحولات البنيوية ضمن حدود السلام الدولي

أ. طرشي يسين

ملخص:

تعد مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين مهمة معقدة مثيرة في كل تفاصيلها اليوم، ففي ظل تركيبة دولية قائمة بتوازناتها على محددات اللجوء إلى الحرب كوسيلة لتسوية النزاعات، أنشئت منظمة الأمم المتحدة آليات فعالة تمكن من دفع العلاقات فيما بين الدول نحو التعاون بدل الصراع منها عمليات حفظ السلام التي برزت كآلية فعالة أوجدتها الأمم المتحدة لأجل فرض حالة من الأمن والسلام في إطار نزاع ما، دون استخدام السلاح أو اللجوء إلى القوة إلى حين تحقيق التسوية السلمية وبلوغها. وقد تضاعف تعداد هذه العمليات بشكل غير مسبوق في فترة ما بعد الحرب الباردة، في ظل الانفراج في العلاقات الدولية على إثر أفول الصراع الإيديولوجي القطبي وما شهدته هذهالعمليات من تطورٍ في مفهومها وأبعادها وتنوعتشعب مجالات الأعمالِ التي تقوم بها في الوقت الراهن.

Résumé

La tâche de maintien de la paix et la sécurité internationales est une tâche complexe dans les moindres détails actuellement, sous la composition d'une liste internationale des déterminants du recours à la guerre comme moyen pour régler des conflits. L'organisations des nations unis a mis en place des mécanismes efficaces qui peuvent réussir à repousser les relations entre les pays vers la coopération plutôt que le conflit, y compris les opérations de maintien de la paix qui a émergé comme un mécanisme efficace crée par l'organisation pour l'instauration d'un état de la sécurité et de la paix dans le cadre d'un litige, sans l'utilisation d'armes ou de la force jusqu'à un règlement pacifique .

مقدمة:

إهتمت الأمم المتحدة بعمليات حفظ السلم والأمن الدوليين من منطلق سعيها لتحقيق مبادئها وأهدافها وإيمانها بأهمية السلام في ترقية مضامين إدارة النزاعات الدولية، ونبذ الصراعات للنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية، ولأجل ذلك ابتكرت أسلوب براجماتي وحل بديل لما يقوض ويهدد السلم والأمن الدوليين تمثل في عمليات حفظ السلام، إذ ليس المطلوب من هذه العمليات التمييز بين المعتدي والضحية بل أن تكون أكثر حيادية ونزاهة في التعامل مع الأزمات وألا تستخدم القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس.

لعل تأثير الحرب الباردة المباشر على مجلس الأمن أدى إلى تراجعه عن تحقيق الغايات التي من أجلها أنشأت الأمم المتحدة، لكن بانتهاء الصراع القطبي برزت متغيرات جديدة في النظام الدولي منها التوسع في مضمون عمليات حفظ السلام من خلال ما شهدته منظمة الأمم المتحدة من حركية وتنوع في مهام هذه العمليات، ما أدى إلى إنشاء قسم لها تابع للأمم المتحدة في بداية التسعينيات لدعم الطلبات المتزايدة لمثل هذه العمليات ومحوريتها خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على إثر التغير في الكثير من المضامين في بنية النظام الدولي.

من هذا المنطلق نحاول تفحص نمط إدارة المنظمة لهذه العمليات أثناء الحرب الباردة التي تميزت بالصراع القطبي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وما بعدها في ظل نظام دولي جديد تميز ببروز العديد من الأزمات والنزاعات الدولية التي لم تكن معهودة قبل تلك الفترة وكيفية تعامل الأمم المتحدة مع ذلك خاصة في ظل تأثير المحددات الدولية على عمل هذا المنتظم الدولي.

1. الرؤية الابستمولوجية لمحورية عمليات حفظ السلام الدولي.

يعتبر حفظ السلم والأمن الدوليين من أهم التحديات التي واجهت منظمة الأمم المتحدة، التي اصطدمت في سبيل تحقيق هذا الهدف بالعديد من الصعوبات التي أدت إلى عجزها عن أداء مهامها، وأمام ذلكابتكرت هذه المنظمة آليةً تحقق قدراً من الاستقرار في العديد من مناطق التوتر في جميع أنحاء العالم من خلال مواجهة أنماط النزاعات والأزمات الدولية المختلفة[1] أصطلح عليها **"عمليات حفظ السلام"**، هذه الآلية التي لم تكن معرفَّة بصورة محددة في الميثاق هذا المنتظم الدولي، حيث تمثل إجراء أملته الحاجة الملحة لتعويض عجز مجلس الأمن في مجال المحافظة على السلم والأمن الدوليين من جهة ومن جهة أخرى كإجراء وليد الحاجة في ضوء تطور العلاقات بين الدول وتزايد دوائر التحرر وبروز نزاعات مسلحة لم تكن معهودة من قبل، ولم يتطرق الميثاق لمعالجتها كالنزاعات الداخلية والعرقية، التي بدأت تظهر في صورة نزاعات إثنية وقبلية وتتخذ صورة النفي والتهجير إلى التصفيات البشرية وإبادة الجماعية.

ولعل الأهم من ذلك، تعذر في بعض الأحيان اللجوء إلى الأساليب السلمية لحل مثل هذه النزاعات التي عادة ما تتطلب وقتا لحلها قد يطول، فهنا كان لابد من اللجوء إلى استخدام آلية سريعة لاحتوائها وتسويتها حتى لا تتطور إلى نزاعات مسلحة ومجابهات عسكريا، إذ تقوم هذه الآلية بخلق مناطق عازلة بين أطراف النزاع لحين تهيئة الظروف المناسبة لتسويته سلميا، ولأهميتها فقد شهدت تطورات كبيرة وتزايد في حجمها وانتشارها، إذ برزت فكرة إنشائها التي اقترنت بكورتها بقوة طوارئ الأمم المتحدة الأولى UNEF I التي تم نشرها عام1956 لمعالجة أزمة السويس، كوسيلة لتلطيف الصراع إلى حين حصول التسوية السلمية لها دوليا.

من الواضح انه لا يوجد تعريف موحد لهذه العمليات، إلا أن مفهومها العام يشير إلى أنها تمثل آلية تساعد على التسوية السلمية للنزاع بمختلف الوسائل التي تستخدمها الأمم المتحدة في منطقة تواجده، للحيلولة دون تصعيده، أو لهدف خلق نوع من الاستقرار في الوضع الذي ينشب فيه الاضطراب. عن طريق نشر وسطاء وفرق هدنة وقوات محايدة تقوم بحراسة الأطراف المتنازعة للحيلولة دون وقوع قتال في الوقت الذي تجري فيه عملية البحث عن تسوية سلمية للنزاع، فمن هكذا منطلق فإن عمليات حفظ السلام تهدف إلى خلق مناطق عازلة والفصل بين أطراف النزاع لحين إيجاد فرص للتسوية السلمية، والحيلولة دون تصعيد النزاع، لذا فإن مفهوم القانون الدولي لهذه العمليات لا يتعدى البعد الوصفي الذي ضمنها توصيفا "بأنها عمليات غير قسرية تهدف لحفظ السلام تضطلع بها الأمم المتحدة بناءًا على موافقة الأطراف المتصارعة" [2]، حيث شدد على رغبة أطراف النزاع كمتغير ضروري لهذه العمليات ومركزي تلعب فيه دورا محوري في إدارة النزاع، لذا جاءت الصيغة القانونية لمنظمة الأمم المتحدة كهدف يسعى إلى حماية أو استعادة السلام في بعض مناطق الصراع المسلح، أو تلك النزاعات السياسية الحادة والتي تتخذ عدة إجراءات وصور أهمها قوات القبعات الزرقاء كذا المراقبون الدوليون العسكريون ومهمات المساعي الحميدة بالإضافة إلى ممثلي الأمين العام في كل نزاع.

فمن الملاحظ أن هذه العمليات ارتبطت تاريخيا بقرار الاتحاد من أجل السلام الصادر عن الجمعية العامة سنة 1950م، حيث يعتبر خطوة أساسية قامت بها الجمعية العامة لتوسيع اختصاصاتها وتجاوز فشل مجلس الأمن، الذي يمكن حصوله نتيجة لاستخدام أحد أعضاءه الخمسة لحق الفيتو، إذ تبلور أول تطبيق لهذا القرار بعد ست سنوات تقريبا في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، حين تدخلت الجمعية العامة في هذه الأزمة استنادا لقرار الأمم المتحدة بعد فشل مجلس الأمن في إصدار قرار بوقف العدوان، لتقرر الجمعية العامة إنشاء

قوات الطوارئ الدولية، التي تختص بمراقبة وقف إطلاق النار ومراقبة انسحاب القوات الأجنبية من منطقة القناة.

2- التدخل الإنساني كمحدد لمحورية عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة.

يعتبر مفهوم التدخل الإنساني، من بين المفاهيم التي اكتسبت حيزا كبيرا من الدراسة والبحث في مضامينه وبالرغم من أن فكرة التدخل الإنساني وجدت لها تطبيقات عديدة في مجال العمل الدولي، إلا أننا نجد عدم وجود إجماع حول المقصود به وعلاقته عمليات حفظ السلام باعتبارها تدخلاً من طرف ثالث، وهو الأمم المتحدة الأمر الذي فسح المجال أمام مجموعة من التفسيرات المتباينة التي تشير بأن التدخل الإنساني يشمل نمط معين من أنماط التدخل في شكل من أشكال المعاناة، سواء كانت بسبب طبيعي أو بيد من الإنسان، وبالمقابل هناك مفهوم ضيق يستند إلى أن التدخل يبتعد عن المعايير السياسية والعسكرية بل عن الإرغام والقسر كلية[3]. ومرد الاختلاف في ذلك إلى التباين في الإخفاق بين رافضي فكرة التدخل الإنساني ومؤيديه، وإن أخذنا بالتعريف الضيق الذي لا يستند إلى ما يبرر مشروعيته في ضوء القانون الدولي الذي لا يهدف إلى التأثير على هيكل السلطة للدولة المستهدفة محطماً النموذج التقليدي للعلاقات الدولية.

إن المضامين الانتقائية التي تبرر مشروعية التدخل، تتعارض مع ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة بمقتضى الفقرة 7 من المادة 2. إلى جانب ما أملته الكثير من الإعلانات الصادرة عن الجمعية العامة والتي تؤكد عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدولة وحماية استقلالها وسيادتها[4]، وإن كان هذا المبدأ لا يستخدم كعازل واق لبعض الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان، أو فشلها في مواجهة التزاماتها حيث يمكننا القول أن هذا المبدأ لا يُرد عليه إلا استثناء وحيد تضمنه الفصل السابع من الميثاق يتمثل في اتخاذ التدابير القسرية

في حالة تقدير مجلس الأمن أن النزاع الداخلي يهدد السلم والأمن الدوليين أو يخل بهما[5]، وذلك بعد استنفاذ الطرق الودية في حسم النزاع.

لقد اكتسب التدخل الإنساني أهمية قصوى في العلاقات الدولية من خلال بروزه كجزء من مصفوفة مفاهيم ما بعد الحرب الباردة التي فرضت إعادة النظر في دراسة العلاقة ما بين الأخلاق والسياسة والقانون[6]، حيث أصبح هذا النوع من التدخل يعرف حركية كبيرة في ظل التحولات الدولية التي أعقبت الحرب الباردة رغم ما يخلفه من أثار إنسانية صعبة وإن كان يتم اليوم في الغالب تحت ظل المساعدات الإنسانية وغطاء قانوني من الأمم المتحدة[7]، فالتدخل الإنساني في الصومال كمثال، حدث بعد حوالي عامين من سقوط نظام سياد بري، بعمليتين لحفظ السلام من منظمة الأمم المتحدة لإدارة هذه الأزمة إحداهما عرفت بـ Unosom I التي قادتها الولايات المتحدة تحت راية المنظمة، والثانية وسمت بـ Unosom II تسلمت فيها الأمم المتحدة قيادة العملية رسميا من الولايات المتحدة الأمريكية[8]، إذ أن انهيار النظام السياسي في الصومال بشكل فعلي على إثر الصراع الأهلي فيها، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تضفي على هذا التدخل الصفة الشرعية وممارسة حق التدخل لأسباب إنسانية[9] من خلال مظلة الأمم المتحدة، التي تسعى إلى استرجاع السيادة لهذه الدولة ومنع انتهاك حقوق الإنسان فيها حيث اتخذ هذا التدخل منحى يهدف إلى حفظ السلام بطابع السعي إلى إنهاء الصراع الدائر بين الفصائل المتنازعة في هذه الدولة[10]، وللإشارة فإن هذه العمليات تعدت هذا الطرح إلى القيام بأعمال إغاثة وكذا الفصل بين الفصائل المتقاتلة وتعزيز المصالحة الوطنية... الخ.

من هنا يمكننا القول أن التدخل الإنساني يصنف عادة ضمن ما يعرف بالتدخل غير العنيف والغير قسري Non forcible/Non violent intervention والذي عادة ما يمارس من قبل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أو الدول، ويقوم على تقديم المساعدة الإنسانية

ومحاولة تهدئة النزاعات وإعادة البناء[11]، إذ يمثل هذا النوع من التدخل الملاذ الأخير إذا ما تبين أن تكاليف عدم التدخل ستكون مرتفعة جدا على الصعيد الإنساني.

وإن قمنا بتفحص العلاقة بين التدخل الإنساني وعمليات حفظ السلام في إطار منظمة الأمم المتحدة فسوف نلمح بعض الفروق بينهما منها أن التدخل الإنساني يشمل التعامل مع الاعتبارات الإنسانية أكثر من تعامله مع إدارة النزاع حيث يأخذ التدخل الإنساني منحى التعامل مع اللاجئين والإغاثة والمساعدة وتلعب هذه النواحي الدافع الأساسي وراء التدخل الإنساني بخلاف عمليات حفظ السلام التي تتبنى هذا الطرح إلا أنها في الأساس تمثل نموذج لتسوية الصراع كاستجابة سريعة للحيلولة دون تفاقم الوضع إلى مواجهة عسكرية مسلحة من خلال السعي إلى معالجة أسباب النزاع وتوفير الجو الملائم لحل هذا النزاع بالطرق السلمية.. من جهة أخرى يثير التدخل الإنساني العديد من الإشكاليات، كونه ينحاز لأحد أركان الاستقرار في النظام الدولي، والمتمثل في تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء أكان في إطار دولة أو مجموعة دول معينة أو تحت لواء منظمة الأمم المتحدة كما نص على ذلك ميثاقها بينما عمليات حفظ السلام، فهي تهدف إلى تثبيت دعائم الاستقرار وليس التدخل القسري إذ تعتبر وسيلة لخدمة هدف أسمى يتمحور في حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث تم تشريع التدخل الإنساني حصريا بما جاء في نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يفرض تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي، وهذا ما يؤكد أن التدخل لاعتبارات إنسانية قد تنتفي عنه الشرعية بينما عمليات حفظ السلام فهي تتوسط الفصلين السادس والسابع وان كانت قد اتجهت إلى ما تعرف بـ **"فرض السلم"** في بعض الحالات خاصة بعد الحرب الباردة.

من باب آخر قد تبدو الاعتبارات الإنسانية غير حاسمة في التدخل الإنساني، إذ يمكن اللجوء إلى استخدام السلاح محاولةً لتوفير مجال إنساني خاصة إذا اقترن ذاك الفعل بمحاولة

حماية حقوق الإنسان ووقف الإبادات الجماعية في الحين الذي توجد فيه عمليات حفظ السلام غير ذات طابع عسكري، فاستخدام السلاح أو بالأحرى اللجوء إلى قوة السلاح لدى قواتها لا يتم إلا في حالة وحيدة إلا وهي الدفاع عن النفس. كما لا يشترط في التدخل الإنساني الرجوع إلى إرادة الدولة المستهدفة من التدخل خاصة إن كانت أسباب ذلك تعلق بانتهاك حقوق الإنسان أو تلك الأزمات الإنسانية التي تتطلب حلولا استعجاليه واستراتيجيات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء المعاناة الإنسانية ناهيك عن عمليات حفظ السلام التي تتعلق بمرجعية تلطيف الصراع لهدف بلوغ التسوية وفق ما اصطلح عليه هامرشولد بالفصل السادس والنصف من الميثاق، لذا فإن الشرط الرئيسي الواجب توفره لبدء هذه العمليات يتعلق بضرورة الحصول على الرضى من الدولة المعنية أو أطراف النزاع قبل مباشرة أي عملية حفظ سلام، رغم أن الدولة المستهدفة من هذه العمليات قد ينتفي فيها أي شكل من أشكال الاستقرار الذي يسمح بقيام سلطة شرعية لها سلطة القرار[12].

إن عنصر السيادة يمثل المرجعية الأساسية في التفرقة بين التدخل الإنساني وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، هذه المرجعية التي تتبلور في التمسك لمبدأ احترام سيادة الدول، بالإضافة إلى مفهوم الحياد وموافقة الدول المضيفة التي ظلت تحكم كافة عمليات حفظ السلام حتى نهاية الثمانينات، إلى غاية بروز العديد من الطروحات التي تبرر خرق المبادئ السابقة بحجة حماية حقوق الإنسان والأقليات المضطهدة تحت مظلة الشرعية الدولية وباسم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولفرضه بالقوة إن لزم الأمر، وهذا ما انعكس على هذه العمليات كنوع من التغير غير المألوف

3. عوامل التأثير في فعالية عمليات حفظ السلام.

هناك العديد من العوامل التي تؤدي دون تنفيذ الأهداف عمليات حفظ السلام، التي تسعى إليها بالأخص بعد نشر قواتها في الميدان، والواقع أن هناك جملة عوامل أدت إلى عجز

منظمة الأمم المتحدة عن التصدي الفعال للتحديات التي تواجهها في أنشطتها لصنع وحفظ السلام. وربما كان من الأجدر إعادة النظر في جملة هذه العوامل لتفادي الخلل الوظيفي والمنهجي لإدارة عمليات حفظ السلام وما يترتب عن ذلك من فشل مبادراتها الوقائية في تخفيف حدة توتر وتجنب تصعيد الصراع والفصل بين الأطراف المتنازعة التي أصبحت تضطلع به من أنشطة ليست بالتقليدية متجاوزة الإطار العسكري إلى الإنساني.

فمن منطلق أن هذه التغييرات مثلت محددات جوهرية في نشاط وفعالية عمليات حفظ السلام في إطار المنظمة الأممية، يقودنا ذلك إلى تقسيم عوامل التأثير في فعالية عمليات حفظ السلام إلى ثلاثة عوامل رئيسية تتمحور ما بين العوامل البنيوية، العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

أ. العوامل البنيوية المؤثرة في فعالية ونشاط عمليات حفظ السلام.

تمثل العوامل البنيوية الإطار الهيكلي لعمليات حفظ السلام، ويلعب سوء تقدير هذا العوامل دورا مؤثرا في فعالية هذه العمليات العملية، فضلا على أن لها النصيب الأوفر في إستمراريتها وتتمثل هذه العوامل في:

* **عدم عقلانية قرار التشكيل**: إن المحصلة التي تترتب على البت النهائي لمجلس الأمن الجهاز المخول باتخاذ القرار بشأن ما يجب ما لا يجب فعله بشأن وضع معين أو موقف معين يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ومدعاةً لعملية حفظ السلام كمسار وإجراء لتلطيف الوضع القائم، فإنه لا بد من الفحص الدقيق للبدائل الممكنة التي تقود مجلس الأمن إلى تحقيق الهدف المنتظر من هذه العمليات، ولما كان قرار تشكيل أية عملية حفظ سلام يستند إلى قرار مجلس الأمن بناءا على طلب الدولة المضيفة، أو بطلب من أطراف النزاع أو بحسب ما يشكله النزاع من تهديد للسلم والأمن الدوليين، فإن ما سلف ذكره من إجراءات يقوم بها الأمين العام مع الأعضاء الدائمين من تحديد لأهم المدركات التي تتعلق بمشاركتها من

تفاصيل العملية وشروطها ومهامها إلى اتخاذ قرار عقلاني لتشكيل عملية حفظ السلام، هذا القرار الذي يتخذ اقراره صورة علنية أمام الدول الأعضاء، حيث أن عدم اتفاق الدول الكبرى على قرار التشكيل يؤدي ذلك إلى تقويض جهود مجلس الأمن وشلله في الوصول إلى قرار نهائي، خاصة إن لجئت هذه الدول إلى حق الفيتو إذ لا يمكن له تجاوز هذا الرفض مما قد يحذو بالجمعية العامة إلى تشكيلها لهذه العمليات بناءا على صلاحياتها في حفظ السلم والأمن الدوليين[13]، وبناءا على رفض الدول على تشكيل هذه العمليات تمتنع عن تقديم حصصها الإعانية في هذه العملية، هذا ما يؤدي إلى ظهور بعض الصعوبات المتعلقة بعدم الاتفاق على تشكيلها وما يرتبط بالجانب المادي.

*. **إشكالية تحديد عناصر الدعم والتموين**: تسعى العديد من الدول إلى المشاركة في عمليات حفظ السلام، وتوعز طبيعة سعيها للمشاركة في هذه العمليات لهاجس مالي يترتب كمستحقات جراء إرسالها لقوات وعتاد إلى ميدان العملية[14]، هذا ما يؤدي بهذه الدول إلى سحب قواتها في حالة تماطل الهيئة من الدفع من جهة، أو بسبب ضغط هذه القوات على الدولة التي ينتمون لها لتسديد أجورهم، ونجد أن عجز ميزانية الأمم المتحدة يؤثر بصفة مباشرة على هذه العمليات، فالكثير من الدول تتلكأ في دفع مستحقاتها المترتبة للأمم المتحدة لقوات حفظ السلام الأمر الذي يؤثر على دفع المستحقات والتعويضات للدول المشاركة، وقد بلغت التكلفة السنوية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نهاية عام 2001 ما قدره 3. 04 بلايين دولار أي أقل بكثير من نصف 1 في المائة من الإنفاق العسكري في العالم (نحو 800 بليون دولار سنويا)[15].

*. **عدم فعالية استراتيجية تنفيذ المهام**: تقوم استراتيجية منظمة الأمم المتحدة في تنفيذ المهام المتعلقة بعمليات حفظ السلام على النشر السريع والفعال لقوات هذه العمليات في أعقاب اتخاذ القرار من جانب مجلس الأمن[16]. وإن افتقار الأمم المتحدة لجيش دائم وقوات

وأفراد شرطة جاهزة للنشر في بيئة النزاع يؤدي إلى اعتماد الهيئة على القوات التي تشارك بها الدول المتطوعة في أي عملية حفظ سلام، ويشكل إحجام أو تأخر هذه الدول في إرسال قواتها المتطوعة يؤثر على فعالية هذه العمليات ذلك أن افتقار الأمم المتحدة، لركائز أساسية الصيغة تعتمدها من موارد بشرية ومادية لازمة للاضطلاع بأي عملية من عمليات حفظ السلام، يؤدي إلى تقويض وتراجع استراتيجية النشر السريع والفعال التي تعتمدها في إدارتها للنزاعات.

ب. تأثير العوامل الخارجية على فعالية ونشاط عمليات حفظ السلام.

تؤثر جملة عوامل خارجية بصفة مباشرة على فعالية منظمة الأمم المتحدة وعلى القيام الأمثل بأنشطتها وتلعب هذه العوامل دورا مؤثرا على فعالية حفظ السلام يمكن حصرها في عنصرين:

- **ممارسات الدول في سعيها لتحقيق / حماية مصالحها:** إذ من البين أن السعي الدول لتحقيق مصلحتها من جراء المشاركة في هذه العمليات له تأثير مباشر على فعالية عمليات حفظ السلام حيث تقترن هذه الأخيرة بجملة المكاسب التي سوف تتحقق من المشاركة فيها، ولنا في الولايات المتحدة الأمريكية مثال على ذلك إذ أن تدخلها في العراق جاء بحجة حماية حقوق الإنسان، لكن الخفي في الأمر أن السبب الحقيقي من التدخل حماية مصالحها في المنطقة[17]، وهنا نجد أن ممارسات الدول في سعيها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين يمكن فهمه في شقه الخفي على أنه إجراء يرتبط بالمصلحة أكثر من أي شيء آخر.
- **موقف الفواعل غير الدول من بادرة عمليات حفظ السلام:** إن الدور المتزايد للمنظمات الدولية والإقليمية، التي شهدت تطورات جوهرية متسارعة منذ نهاية الحرب الباردة بصورة بالغة نتيجة تعاملها مع الاحتياجات الإنسانية الطارئة وأدارة الحروب الأهلية والنزاعات الدولية يبين مدى أهمية هذه المنظمات في تسوية النزاعات الدولية ومدى أهمية

دورها المتصاعد في حفظ السلم والأمن الدوليين ويمكن لهذه المنظمات قد تؤدي إلى التأثير على فعالية هذه العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة إذا لعبت دور المراقب في حق التجاوزات التي قد تقوم بها بعض قوات هذه العمليات من انتهاك لحقوق الإنسان أو تجاوز للصلاحيات والأطر العامة المشكلة لها في بعض مناطق العالم التي تتواجد بها.

3. تأثير العوامل الداخلية على فعالية ونشاط عمليات حفظ السلام.

تبرز هذه العوامل في:

أ. طبيعة النزاع: تلعب طبيعة النزاع الدور المحوري في فعالية عمليات حفظ السلام حيث تمثل عامل في توسيع دائرة التأثير خاصةً إن كانت أطراف النزاع مشكلة من أقليات أو جماعات عرقية، تتبع هذه إستراتيجية المنع التي تقوم على المواجهة والقمع في حق قوات هذه العمليات، بالإضافة إلى اتجاه النزاع إلى مستوى التصعيد والمجابهة العسكرية المباشرة بين أطراف النزاع لا يمكِّن هذه القوات مباشرة أعمالها إلا في حالة الانفراج النوعي.

ب. عامل تثبيط مستوى الاستجابة تجاه عمليات حفظ السلام: يعتبر هذا العامل كمحصلة للعامل الأول ويبرز في رفض الأهالي تواجد قوات أو أفراد شرطة بحجة التدخل في الشؤون الداخلية لهم وغالبا ما يرافق ذلك مناوشات وفوضى أو اتهامات، مثلما أدلت به رواندا من أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام متحيزة وتسعى إلى تمزيق وحدة أراضيها[18]، ناهيك عدم احترام التوصيات التي تقدمها لجنة عمليات حفظ السلام، وتجاوز ذلك من طرف مستخدميها كما حدث في صربيا من استخدام قوات بعض قوات الأمم المتحدة كدروع بشرية وسجنهم كرهائن وأسرى حرب فضلا عن الجهل بطبيعة هذه العمليات وصيغها وأهدافها.

من خلال ما سبق يمكن القول: أن تلطيف عوامل تأثير في فعاليات حفظ السلام لا يكون إلا بدراسة متكاملة تستلزم الوقوف على تحديد طبيعة العملية والأطر المشكلة لها

وتحديد جملة الأنشطة التي ستقوم بها وتحديد أطراف التمويل لهذه العملية وقراءة متأنية لطبيعة ميدان العملية، ومحورية تحديد معالم ثقافة وتقاليد أطراف النزاع وتحديد أسبابه النزاع لتمكين التسوية، نظرا لأن التأثيرات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تختلف من حالة إلى أخرى وتتنوع بين ما هو سياسي وعسكري واقتصادي، فإن الأمر يتطلب التحديد الدقيق لتلك التأثيرات مبكرا ما أمكن حتى يتسنى وضع الآليات اللازمة للتوافق معها بحيث لا تأثر اللحظات الحاسمة على مستقبل العملية ونتائجها النهائية[19].

4. عمليات حفظ السلام في فترة الحرب الباردة.

أمام هذا التجهم في معالم العلاقات الدولية الذي سيطرت عليه مظاهر الحرب الباردة التي اتخذت مظاهر عديدة ومتنوعة من الحروب بالوكالة التي شكلت في مجملها مواجهات غير مباشرة بين القطبين عبر الدفع بحلفائها إلى مواجهات عسكرية، إلى السعي لزيادة التسلح والترسانة العسكرية ناهيك عن تمظهُر الصراع على المستوى الاقتصادي بإنشاء مجموعات اقتصادية عديدة، هذا ما أدى إلى عدم تطوير المجتمع الدولي إلى الأحسن والتقارب بين وحداته حيث لم تتقوى لحمته نتيجة لهذا الصراع، فقد أعاقت الحرب السير الحسن للمجتمع الدولي[20]، وأمام هذه الملامح التي برزت عقب فترة من إنشاء الأمم المتحدة التي عجزت عن الوفاء بتطلعاتها الطموحة أنشئت عمليات الأمم المتحدة أول مرة في الشرق الأوسط التي تمظهرت مهمتها في الفصل بين المتنازعين دون التدخل في النزاع ريثما يتمكن الفرقاء من العودة إلى مائدة المفاوضات أو إيجاد تسوية للنزاع[21] هذا ما جعلها تعالج أعراض الصراع بدلا من مصادره وقد وسمت هذه العمليات ب الجيل الأول لعمليات حفظ السلام التي كانت عمليات مهلهلة ومحط نقد. فقوات هذه العمليات تبدوا في بعض الأحيان أنها غير قادرة على أداء مهامها كما أنها ليست بمستطاع أن تحد من بروز الأزمات والصراعات الدولية[22].

لكن مع نهاية الثمانينات زاد تعداد هذه العمليات التي تعالج الصراعات داخل الدول Intra-étatiques وغالبا ما كانت الدول ترفضها لاعتبارها أنها عمليات غير ملائمة لذات الوضع، هذا ما أدى إلى بروز الجيل الثاني الذي برز مع الفترة الانتقالية، أحدث نقلة نوعية فيها من خلال الوظائف الجديدة التي أصبحت تضطلع بها كمراقبة وقف إطلاق النار والمساعدة في إزالة الألغام كذا العمل على احترام القانون وإرساء قواعد النظام وتثبيت دعائم الدستور، ناهيك عن العمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان[23].

و لعل ما تميز به هذا الجيل الجديد من عمليات حفظ السلام التي كانت في بعضها عمليات قصيرة المدى من الناحية الزمنية، إلا أنه تم إنجاز بعض مهماتها بنجاح ملحوظ وهذه سمة تختلف كثيرا عما تميزت به عمليات الجيل الأول التي استغرقت معظمها وقتا طويلا جدا، منها ما مضى على إنشائه أكثر من خمسين سنة، إذ مرد ذلك إلى أن معظم العمليات التقليدية التي قامت بها الأمم المتحدة خلال فترة الحرب الباردة لم تتم في إطار تسوية شاملة، بل تمت بهدف تجميد النزاع والحيلولة دون تفاقمه وليس لحله أو تسويته[24].

5. تأثير الحرب الباردة على فعالية عمليات حفظ السلام

لعبت الحرب الباردة دورا بارزا في التأثير على أداء الأمم المتحدة، التي أعطت خلال هذه الفترة مثالا في الجمود والعجز الذي مس آليات حفظ الأمن الجماعي، وبقراءة إحصائية يمكننا القول أن استخدام حق الفيتو في مرحلة الحرب الباردة فاق المائتي مرة وهذا ما يبرر غياب الإجماع بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمم في حالات كثيرة، وهو ما أدى بالمجلس إلى التراجع عن أدائه لوظائفه وممارسة سلطاته وخاصة فيما يخص حفظ السلم والأمن الدوليين ويوضح الجدول التالي نموذج لتطور استخدام حق النقض خلال مرحلة الحرب الباردة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

على هذا الأساس نجد أن عمليات حفظ السلام في فترة الحرب الباردة تقمصت دورا محدودا في إرساء السلم نتيجة عامل الخمود الذي خيم على المنظمة ما قوض جهودها عن أداء الأهداف المرجوة منها. لكن نهاية الحرب الباردة أدت إلى انفراج نسبي في عمل مجلس الأمن وازدادت أهميته، وغدا أكثر قدرة على التصرف، ومع أفول الصراع القطبي برزت أشكال من التحول في البنية التنظيمية للسياسة العالمية فقد برز صراع أخر ومن نوع جديد قائم على الإمبريالية – صراع شمال / جنوب – الذي لا يزال يؤدي إلى استمرار المعاناة البشرية بأشكال وأحجام مختلفة عما شهده العالم إبان منتصف القرن العشرين[25]، ناهيك عن الحروب الأهلية المتواصلة والصراعات الاثنية والعرقية والمجاعة التي تهدد دول العالم الثالث بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية وتعاظم الانقسامات الدولية وتعدد النزاعات المسلحة.. الخ ويحدث كل هذا أمام مرأى ومشهد الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها[26]، وأمام هذه التحديات نلاحظ تزايد في عمليات حفظ السلام نتيجة الزيادة الهائلة في الطلب عليها من طرف المجتمع الدولي لأدوارها الجديدة أكثر شمولا في معالجة الصراعات فيما بين الدول أو ضمنها كاستجابة مرنة للمطالب والظروف والمتغيرات التي استلزمت هذا التطوير في هذه العمليات.

ومع نهاية التسعينات أصبح لمجلس الأمن نزوع متزايد لإدارة عمليات حفظ السلام، إذ أصبح أكثر حرصا تجاه أي مسالة أو نزاع يستوجب تشكيل عملية حفظ سلام من خلال التزود بالمعلومات الكافية والضرورية وحساب ما يتعلق بها من صعوبات لتجنب تكرار ما حدث في الصومال، خاصة والأمم المتحدة تدير سبعة عشر عملية لحفظ السلم في مختلف أنحاء العالم بأزيد من سبعين ألف جندي بميزانية تتعدى 1. 25 بليون دولار إلى ما يزيد على 3. 04 بليون دولار، لكن ما أسفرت عليه أحداث 11 سبتمبر 2001 جعل الولايات المتحدة تسيطر على هذه العمليات من الناحية المالية والسياسية والعسكرية بما يخدم

مصلحتها. ناهيك عن السيطرة الواضحة على المنظمة ككل وتطويعها لما يبرر التدخل في سيادة.

فعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، تمثل وسيلة محايدة ومقبولة على نطاق واسع في العمل الفعال لأجل بلوغ التسوية السلمية، وتشكل هذه المنظمة أكبر مساهم متعدد الأطراف في تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع وتخفيف المعاناة البشرية وخلق الظروف وبناء المؤسسات لسلم مستدام ذاتي، ويساهم وجود قوات القبعات الزرقاء في تحقيق هذا الهدف بتقديم الأمم المتحدة كطرف ثالث ذو أثر مباشر على العملية السياسية وتتسم العمليات التي تقوم بها القبعات الزرقاء بكونها أقل كلفة من أي شكل آخر للتدخل الدولي حيث توفر تقديم الدعم الضروري للملايين من الأفراد وكذلك للدول وحكوماتها أثناء وبعد الصراع بنشر حفظة السلام في مناطق مزقتها الحروب،حيث لا يرغب أحدٌ غيرهم الذهاب إليها للحد من تجدد الصراع أو تصعيده.

الهوامش:

1 – فؤاد البطاينة، **الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل**، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص 265.

2 – Gen Satish Nambiar, United Nations Peacekeeping Operations: Problems and Prospects, in: www. indianembassy. org/peace_keeping/un/un_seminar_nambiar. htm .

3 – رقية عواشرية، **حماية اللاجئين والأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية**، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2001، ص 389.

4 – نفس المرجع السابق، ص 390.

5 – رقية عواشرية، **التدخل الإنساني كآلية لتحقيق السلم العالمي لمفهوم دول الشمال**، مجلة الحقيقة، العدد 2، الجزائر: منشورات جامعة أدرار، مارس 2003، ص 68.

6 – سعد الله عمر، **القانون الدولي لحل النزاعات**، الجزائر: دار هومه، 2008، ص 209.

7 – نفس المرجع، ص 210.

8 – رقية عواشرية، **حماية اللاجئين والأعيان المدنية في النزاعات الدولية**، المرجع السابق الذكر، ص 404.

9 – Nicolas J. Weeler & Alex Bellamy , Humanitarian intervention in world politics, in The globalization of world politics: an introduction to international relations ,Op. Cit, p 560 .

10 – نجوى أمين الفوال، **الصومال.. ما بعد التدخل الدولي**، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية عدد 121، جويلية 1995، ص 143.

11 – عبد القادر حاتم محمد، **العولمة مالها وما عليها**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 2005، ص 149.

12 – عادل زقاغ، **إدارة النزاعات الإثنية في فترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث**، مرجع سابق، ص 72.

13 – جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيعن 2006، ص 200.

14 – فؤاد البطاينة، مرجع سابق، ص 286

15 – تقرر الجمعية العامة الاشتراكات في ميزانية حفظ السلم وفقا لجدول خاص قائم على الجدول المستخدم في الميزانية العادية. للمزيد انظر: **الفصل الثاني: ما الذي تقوم به الأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن؟** في موقع:
http: //www. un. org/arabic/geninfo/ir/ch2/ch2_txt2. htm

16 – يتحدد توقيت نشر عمليات حفظ السلام بـ 30 يوم من تاريخ اتخاذ مجلس الأمن بالقرار المشكل للعملية.

16 – حسوني قدور بن موسى، **مفهوم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في السياسة الخارجية الأمريكية**، دنيا العرب، اليونان، مؤسسة المجتمع العربي للصحافة والنشر، عدد 133، السنة 17، ديسمبر 2002، ص 17.

17 – حسوني قدور بن موسى، **مفهوم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في السياسة الخارجية الأمريكية**، دنيا العرب، اليونان، مؤسسة المجتمع العربي للصحافة والنشر، عدد 133، السنة 17، ديسمبر 2002، ص 17.

18 – أحمد إبراهيم محمود، **تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا**، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 122 أكتوبر 1995، ص 124.

19 – عبد الله الأشعل، **عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة**، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 117، جويلية 1994، ص 142.

20 – غضبان مبروك، **المجتمع الدولي، الأصول والتطور والأشخاص**، القسم الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 207.

21 – عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص 151.

22 - Ibid, p 62 .

23 - Ibid, p 63 .

24 – حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن – دراسة في التنظيم الدولي منذ 1945**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة، عدد 202 1995. ، ص 298.

25 – مبروك غضبان، **المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص**، مرجع سابق، ص 278.

26 – نفس المرجع، ص 279.